E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/OES/2003/CRP.2/Palestine
25 July 2003
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع الخبراء الاستشاري التحضيري للمنتدى العربي الدولي
لإعادة التأهيل والإنماء الاقتصادي-الاجتماعي في فلسطين
بيروت، ٢٩-٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٣

مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني: مؤشرات أولية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

03-0646

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس

مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني: مؤشرات أولية

مقدم الى اجتماع الخبراء الخاص باعادة التأهيل والانماء في الأراضي الفلسطينية المحتلة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)

حزيران ٢٠٠٣

المحتويات والمكونات

١- النشأة والأهداف

١-١ المنظمات الاهلية (غير الحكومية)

١-٢ النقابات العمالية والاتحادات الشعبية

١-٣ الغرف التجارية

١-٤ الاتحادات النوعية والمؤسسات التخصصية

١-٥ مؤسسات التعليم العالي

١-٥-١ الجامعات

١-٥-٢ كليات المجتمع المتوسطة

١-٦ الاحزاب والتنظيمات السياسية واللجان الشعبية

٢- العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني

٣- تقييم عام لدور مؤسسات المجتمع المدني

٣-١ المساعدات الاغاثية

٣-٢ القطاعات الانتاجية والبنية التحتية

٣-٣ العمل التربوي

٣-٤ الخدمات الصحية

٣-٥ الأنشطة البحثية والاستشارية

٣-٥-١ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس

٣-٥-٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

٣-٥-٣ المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الاعمار- بكدار

٣-٥-٤ الجهات الحكومية والوزارات الفلسطينية

٣-٥-٥ مركز تطوير القطاع الخاص

٣-٥-٦ مركز الديمقراطية وحقوق العاملين

٣-٥-٧ البنك الدولي

٣-٥-٨ مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة- UNSCO

٣-٥-٩ برنامج دراسات التنمية- جامعة بير زيت

٣-٥-١٠ الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن

الملحق الإحصائي

المراجع

مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

١ – النشأة والأهداف

يتميز الشعب الفلسطيني بالقوة النسبية للمجتمع المدني الفلسطيني وفعالية دوره في حماية التماسك المجتمعي وفي عملية التنمية، حيث ادى خضوع المجتمع الفلسطيني الى حكم أجنبي لفترة طويلة الى نشوء العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تأسست بناء على اعتبارات سياسية وعائلية وعشائرية لتقديم خدمات للفئات الفقيرة والمهمشة، او لنشر فكر سياسي او ثقافي معين بين شرائح الشعب الفلسطيني. وقد نشطت مؤسسات المجتمع المدني في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي ليشمل مهمة تقديم الخدمات للمنكوبين والمهجرين والفئات الضعيفة والمهمشة، وبخاصة في مجالات التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية.ولا يقتصر دور مؤسسات المجتمع المدني على تقديم الخدمات بل يمتد ليشمل مهمات ذات أبعاد قيمية حداثية بما فيها الديموقراطية، وتكريس مفاهيم التنمية البشرية المستدامة والعدالة الاجتماعية والمشاركة. وبالإجمال فقد قامت مؤسسات المجتمع المدني بدورين أساسيين هما: المساهمة في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، ودعم المجتمع الفلسطيني ومساعدته في مواجهة أثار الاحتلال الإسرائيلي.

يمكن تقسيم مؤسسات المجتمع المدني الى ثلاثة مجموعات رئيسية هي: المنظمات الأهلية او غير الحكومية، النقابات والاتحادات النوعية والمؤسسات المهنية، والأحزاب والتنظيمات السياسية. ولا توجد إحصاءات دقيقة حول عدد مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة الا أنها لا تزيد عن ألف مؤسسة. وتتنوع مؤسسات المجتمع المدني من حيث الاهداف والمهام والفاعلية والنشاط والمستفيدين من خدماتها. وفيما يلي استعراض لبعض المكونات الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني:

١-١ المنظمات الاهلية (غير الحكومية)

تلعب المنظمات الأهلية (غير الحكومية) في فلسطين دورا مهماً في الحياة الفلسطينية وتطلع بدور حيوي في توفير الخدمات في مختلف مجالات الحياة المدنية: التنمية، والتعليم، والصحة، والإعلام، وحقوق الإنسان، والمرأة، ومراكز البحث، والتدريب التنموي والمهني، إضافة إلى خدمات الإغاثة التي تقدمها الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة، لمواجهة مشكلات الفقر الناجمة عن الاحتلال.

فمنذ خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة على اثر عدوان حزيران عام ١٩٦٧ للاحتلال الإسرائيلي، بدأ المجتمع الفلسطيني تشكيل آليات الدفاع عن الوجود بشكل أكثر فعالية. واتسعت الأنشطة الأهلية، وبدأت المؤسسات غير الحكومية بتنظيم وتطوير خدماتها التطوعية الجماهيرية. وخلال الثمانينيات تشكلت المنظمات الأهلية العاملة في مجالات الصحة والزراعة والتعليم والتنمية...الخ. وقد ساهم هذا النمو المتسارع للمؤسسات الأهلية "الجديدة" بقيادة الفئات الشابة والمهنية، في إحداث تحولات مهمة في بعض الجمعيات الخيرية التقليدية، من حيث توجهاتها ومجالات عملها. وبادر بعضها الى إنشاء الجامعات، والمستشفيات، ومراكز التدريب والتشغيل

والإقراض الصناعي والزراعي، وبعض المشاريع المدرة للدخل والمرتكزة على أساس إنتاج الغذاء والأعمال اليدوية .

وقد أدى انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في اعقاب توقيع اتفاقات الحكم الذاتي الانتقالي في ايلول /سبتمبر/ عام ١٩٩٣ إلى خلق واقع سياسي واقتصادي جديد، و ساهم ذلك في بروز مجالات عمل جديدة للمنظمات الأهلية، وانحسار مجالات أخرى أصبح بعضها من مهمات السلطة الوطنية الفلسطينية.

ووفقا لتعداد المنظمات غير الحكومية الذي نفذه معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس في العام ٢٠٠١ بلغ عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في الأراضي الفلسطينية في نهاية عام ٢٠٠٠ التي تم حصرها ١٠٧٣ منظمة، ٨٤,٤% منها عاملة، و١,٣% تحت التجهيز، والبقية مغلقة نهائيا او مؤقتا. وقد تركز نشاط ٨٨١ منظمة تم استيفاء بياناتها تشكل ٨٢% من اجمالي المنظمات في ثلاث مجالات: ٢٢,٧% منها في مجالات الشباب والرياضة، ٢٠,٤% انشطة الطفولة، و١٢,٣% المؤسسات والمنظمات التي تقدم المساعدات الخيرية، ثم ١٠,٢% المنظمات التي تقوم بالأنشطة الثقافية والعلمية والأدبية (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول رقم ١).

وتتركز المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية اكثر من قطاع غزة، حيث ٧٦,٦%، و ٢٣,٤% على التوالي. كما تركزت معظم المنظمات غير الحكومية في وسط وشمال الضفة الغربية ٣٤,٤% و ٣٤,٢% على التوالي من اجمالي المنظمات غير الحكومية العاملة في الأراضي الفلسطينية.

وعلى مستوى المحافظات استاثرت محافظة الخليل بحوالي ١٧,٦% (أعلى نسبة) من اجمالي المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية، يليها محافظة رام الله والبيرة ١٦,٧%، ثم محافظة القدس ١٤,٥%.
اما في قطاع غزة فقد بلغت نسبة المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة غزة ٤٣,٧% من اجمالي المنظمات العاملة في قطاع غزة، يليها محافظة خان يونس ٢٠,٤%، ثم محافظة دير البلح ١٨,٥% (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول رقم ٢).

وفيما يتعلق بتوزيع المنظمات غير الحكومية حسب النوع والمنطقة والمحافظة، فقد شكلت الجمعيات الخيرية العاملة في الضفة الغربية ٦٨,٥% من إجمالي الجمعيات الخيرية في الأراضي الفلسطينية، فيما شكلت الأندية الشبابية والرياضية والمنظمات الجديدة ٨٨,١% و ٧٥,٩% على التوالي. وتركزت الأندية الشبابية والرياضية في منطقة شمال الضفة الغربية (٤١,١%)، في حين حازت منطقة جنوب الضفة الغربية على ٤٠,٥% من اجمالي المنظمات الجديدة العاملة في الضفة الغربية، كما تركزت الجمعيات الخيرية أيضا في منطقة شمال الضفة الغربية (حوالي ٣٨,١%).

اما في قطاع غزة فقد شكلت الجمعيات الخيرية في محافظة غزة نحو ٤٢,٩%، في حين تركزت الأندية الشبابية والرياضية في محافظة دير البلح ٣١,٣%، وتركزت المنظمات الجديدة في محافظة غزة نفسها (حوالي ٥٤,٨%) (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول رقم ٣).

ويعمل في المنظمات الأهلية حوالي ١٠,٣ ألف عامل في الأراضي الفلسطينية. يعمل ٣٦,٢% منهم في المنظمات التي تقدم الخدمات الصحية ، و١٥,٧% في المنظمات التي تُعنى بأنشطة الطفولة و٩,٦% في المنظمات التي تقدم خدمات التربية والتعليم (لمزيد من التفاصيل انظر الجدول رقم ٤).

وتعتمد المنظمات الأهلية في تمويل انشطتها بشكل كبير نسبيا على مصادر التمويل الخارجي، حيث توجه لها نحو ١٠% من اجمالي المساعدات الخارجية التي قدمت للشعب الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية. حيث طرأ انخفاض بالغ على حجم العون المقدم للمنظمات غير الحكومية فقد تراجع من حوالي ١٤٠-٢٢٠ مليون دولار سنويا قبل قيام السلطة الوطنية الى وصل حوالي ٤٥-٥٠ مليون دولار سنويا خلال الفترة ما بين ١٩٩٥ و ١٩٩٨. ولا تتوفر بيانات حول حجم المساعدات المقدمة للمنظمات الأهلية خلال سنوات انتفاضة الاقصى. ويحتل قطاع التعليم المرتبة الأولى من حيث إنفاق المنظمات الأهلية، إذ بلغت حصته ٢٣,٣%، يليه قطاع الصحة ١٩,٦%، ثم قطاع الخدمات الاجتماعية والثقافية ٨%، والزراعة ٧,٤%. ويحمل الاعتماد المفرط على مصادر التمويل الخارجية (الأجنبية) مخاطر الارتهان لتوجيهات المانحين واولوياتهم. وتعاني المنظمات غير الحكومية من مشكلات نقص التمويل وتذبذبه وعدم استقرار تدفقه.

١-٢ النقابات العمالية والاتحادات الشعبية

اتسم دور النقابات العمالية والاتحادات الطلابية بالفاعلية خلال السنوات الأولى للاحتلال وطغى عليه الطابع السياسي ولعبت دورا هاما على الصعيد الوطني، ويشكل عددها حوالي ١١% من مجمل مؤسسات المجتمع المدني. وغلبت الصفة الحزبية والفئوية على بنيتها التنظيمية فقد تأسس العديد منها كامتداد لمنظمة التحرير وفصائلها. ولعبت الاتحادات والنقابات دورا مهما في الحياة السياسية والاجتماعية كونها تمثل شرائح سياسية واجتماعية واسعة. يبلغ عدد النقابات العمالية العامة ١٦ اتحادا ويقدر عدد أعضائها بحوالي ٨٦ الف عامل. وقد شهدت غالبية الاتحادات العمالية تراجعا في عضويتها وضمورا في قاعدتها الاجتماعية وذلك بسبب اهمية السياسة والفئوية والعشائرية على قياداتها وطغيان العمل السياسي وعدم تقديمها خدمات فعالة لقاعدتها الاجتماعية، وارتبط بعضها بمؤسسات السلطة الوطنية، وانخرط العديد من قياداتها للعمل في مؤسسات السلطة الوطنية. كما ان اعتمادها المفرط على مصادر التمويل الخارجية حد من قدرتها على خدمة أعضائها. وقد عملت هذه المعيقات على اضعاف دور النقابات العمالية في تحسين ظروف أعضائها. اما بالنسبة للنقابات الطلابية فلا تزال تلعب دورا سياسيا نشطا، غير ان الهيمنة الحزبية والفئوية تسيطر على انشطتها، كما ان قدرتها على تقديم خدمات للقاعدة الطلابية محدودة. اما النقابات المهنية الاخرى فدورها محدود.

١-٣ الغرف التجارية

بلغ عدد الغرف التجارية خمس عشرة غرفة منها ١٤ غرفة تجارية في الضفة الغربية، وغرفة واحدة في قطاع غزة. ومن ضمنها الغرف التجارية في القدس وهي مغلقة، ويوجد اتحاد عام للغرف التجارية في الأراضي الفلسطينية.

تقدم الغرف التجارية المنتشرة في مختلف المحافظات الفلسطينية عددا من الخدمات للقطاع الخاصة يتمثل اهمها في تقديم الخدمات التجارية الخاص بتنظيم المعارض التجارية في الاسواق العالمية، والتنسيق مع الجانب الاسرائيلي للحصول على التصاريح الخاصة برجال الاعمال للدخول الى اسرائيل او المرور عبرها، سواء للأشخاص أو البضائع، وإصدار شهادات المنشأ، وتنظيم الورش التدريبية للعاملين في مؤسسات القطاع الخاص.

١-٤ الاتحادات النوعية والمؤسسات التخصصية

هناك ٢٥ اتحادا نوعيا تخصصيا في الأراضي الفلسطينية يجمعها الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، موزعة بين ١٥ اتحاد في الضفة الغربية، و ١٠ اتحادات في قطاع غزة. وتضم الاتحادات الصناعية بضع مئات فقط من المنتجين الصناعيين، ويعود ضيق قاعدة تلك الاتحادات الى محدودية الخدمات التي تقدمها لأعضائها، كما ان هناك حوالي ٦٨ اتحاداً وجمعية تخصصية (على سبيل المثال: جمعية رجال الاعمال الفلسطينيين، الاتحاد العام للكتّاب الفلسطينيين، جمعية مدققي الحسابات الفلسطينيين، اتحاد الخريجين الفلسطينيين، بال تريد،... الخ) وما يزال دور تلك الاتحادات النوعية والمؤسسات التخصصية محدوداً.

١-٥ مؤسسات التعليم العالي

تشكل الجامعات اهم الروافد للعملية التنموية من خلال دورها في تأهيل القوى العاملة وتزويد سوق العمل الفلسطيني بما يحتاجه من مهارات إنتاجية وإدارية. إضافة الى دورها السياسي كمركز للحركات الطلابية النشطة التي تعتبر امتدادا للأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية الفاعلة.

بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية حسب الإحصاءات الصادرة عام ٢٠٠٢ عن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ٤١ مؤسسة تعليمية، موزعة بين: ١١ جامعة، ٥ كليات جامعية تمنح درجة البكالوريوس، و ٢٥ كلية مجتمع فلسطينية متوسطة.

١-٥-١ الجامعات

تقسم الجامعات و الكليات من حيث طبيعة الجهة المشرفة عليها الى اربعة أنواع، حيث ان هناك ٣ جامعات و٣ كليات حكومية، ٧ جامعات عامة، جامعة واحدة خاصة، وكليتين تابعتين لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين- الانروا. وبالإضافة الى درجة البكالوريوس التي تمنحها الجامعات الفلسطينية، فقد بدات هذه الجامعات برامج للدراسات العليا، تمنح بموجبها درجة الماجستير، اضافة الى ان جامعة النجاح بدات برنامج للدكتوراة في تخصص واحد.

وتشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي، الى ان عدد الطلبة المسجلين في الجامعات والكليات الفلسطينية بلغ عام ٢٠٠٢ حوالي ٨٣٨٤٤ طالبا وطالبة، لجميع التخصصات والمستويات، منهم ٥٢,٥% من الذكور والباقي من الإناث. أما عن عدد أعضاء الهيئات التدريسية المتفرغين في الجامعات والكليات الفلسطينية فقد بلغ حوالي ٢٠٦٧ مدرساً، غالبيتهم من الذكور (٨٨%). اما العاملين في مجال الادارة فقد

بلغ ١٩١٤ عاملا، منهم ٦٧% من الذكور. في حين بلغ عدد العاملين في الخدمات ٨٧٣ عاملاً منهم ٨٦% من الذكور. وحول محتويات المكتبات في الجامعات والكليات الفلسطينية، تشير الإحصاءات الى وجود حوالي ٧٢٤ الف مرجع في مختلف اللغات، منها حوالي ٤٩,٢% باللغة العربية (وزارة التربية والتعليم العالي ٢٠٠٢).

١-٥-٢ كليات المجتمع المتوسطة

فيما يتعلق كليات المجتمع المتوسطة الفلسطينية، فقد بلغ عددها ٢٥ كلية في الأراضي الفلسطينية (بما فيها القدس)، منها ٢٠ كلية في الضفة الغربية، و٥ كليات في قطاع غزة. وقد عمل في هذه الكليات ٣١٣ عاملا في مجالات الإدارة، منهم ٥٩٥ ذكور. و٢١٠ عاملا في الخدمات، منهم ٨٠% من الذكور. اما العاملين المتفرغين في الهيئة التدريسية فقد بلغ عددهم حوالي ٤٢٦ عاملاً، منهم ٧٣% ذكور. هذا وتحوي مكتبات كليات المجتمع الفلسطينية حوالي ١٦٧ الف مرجع، منها حوالي ٦٩,٥% باللغة العربية[1] (وزرة التربية والتعليم العالي، ٢٠٠٢). وتعاني الجامعات كافة من ازمة مالية مزمنة ناجمة عن عجز ايراداتها عن تغطية نفقاتها الجارية واعتمادها الكبير على العون الذي يتسم بالمحدودية والتذبذب وعدم الاستقرار. جعلتها حدت من قدرتها على التوسع النوعي في البرامج التعليمية وبالتالي أضعفت دورها التنموي في المجتمع الفلسطيني.

١-٦ الأحزاب والتنظيمات السياسية واللجان الشعبية

رغم محدودية الانضمام الجماهيري للأحزاب السياسية، الا ان الإحصاءات تشير إلى أن ٦٠% من البالغين يؤيدون احد التنظيمات او الأحزاب السياسية القائمة (جامعة بيرزيت – تقرير التنمية ١٩٩٩). فقد بلغ عدد الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة الفلسطينية ٢٢ حزبا، موزعة بين ٥ أحزاب إسلامية، و٢٢ حزبا يساريا وعلمانيا. وتتباين الأحزاب والتنظيمات في رؤيتها للتسوية السياسية، وبالتالي في فكرها وبرامجها السياسية والاجتماعية. ويهيمن عدد قليل من الأحزاب والتنظيمات السياسية على الحياة السياسية الفلسطينية وخصوصاً الرسمية والمؤسسات التابعة لها ولها أهمية بالغة في إرساء النظام السياسي والتكوين الفكري. ويؤخذ على غالبيتها تكلس قياداتها ومحدودية الممارسة وضعف نشاطاتها الجماهيرية ومحدودية فاعليتها في طرح البرامج والبدائل السياسية والتنموية.

ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٨، انتشرت بشكل واسع وكبير عشرات اللجان الشعبية في المدن والقرى والتجمعات الفلسطينية، وتشارك هذه اللجان في حل المشاكل والخلافات بين الإفراد، وتسهم في توزيع المساعدات العينية والمادية على الأسر المحتاجة، وقد تعزز دور هذه اللجان بعد ان ضعف دور أجهزة السلطة الفلسطينية نتيجة لعلميات الاجتياح وإعادة احتلال المدن الفلسطينية.

٢- العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الوطنية

---

[1] تجدر الإشارة إلى أن بعض كليات المجتمع المتوسطة تكون موجودة ضمن حرم إحدى الجامعات، مثل كلية مجتمع النجاح، التي هي موجودة داخل حدود وحرم جامعة النجاح الوطنية، مما يعني أن ما ينطبق على الجامعة ينطبق عليها.

تميزت العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية بالتعاون أحيانا وبالتنافس والتناقض أحيانا اخرى. فقد اعتمد العديد من مؤسسات المجتمع المدني على الدعم المالي للسلطة، ويعتبر نشاط بعضها مكملاً لنشاط السلطة فيما يتعارض البعض الآخر معها. وتتسم العلاقة بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني في بعض الأحيان بالتوتر لأسباب عديدة منها: التنافس على التمويل، الاختلاف في التجربة بين قيادات الداخل والخارج، الدور السياسي والرقابي الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني والاختلاف المفاهيمي حول مفهوم المجتمع المدني والمشاركة، والاختلاف في وجهة النظر السياسية والتنموية كما أن لمصادر التمويل الخارجي تأثير ملموس في توتر العلاقة في بعض الأحيان. ويشكل الافتقار إلى إطار قانوني ينظم العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة وضعف سيادة القانون ومحدودية فاعلية الجهاز القضائي. وإزدياد تدخل الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويلعب ذلك كله دوراً في إزدياد توتر العلاقة بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

٣- تقييم عام لدور مؤسسات المجتمع المدني

يحتاج تقييم دور وأداء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني إلى دراسة معمقة ولا تتوفر حوله بيانات كمية تتيح الفرص لتقييم موضوعي. غير أنه يلاحظ ارتباط هذا الدور صعوداً وهبوطاً بتطورات الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وبدور السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تشكلها في عام ١٩٩٤ وعلاقتها بالحكومة الإسرائيلية من جهة أخرى. فقد تراجع في دور مؤسسات المجتمع المدني بعد توقيع اتفاقات الحكم الذاتي الانتقالي وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. ففي غياب سلطة وطنية فلسطينية كانت بعض هذه المؤسسات تقوم بدورها في تقديم الخدمات للمواطنين، وعند تشكل السلطة انخرطت بعض قيادات هذه المؤسسات في أجهزة السلطة الوطنية، وقد أسهم ذلك واطلاع السلطة بمسؤولياتها، في إرباك وتداخل عمل مؤسسات المجتمع المدني والسلطة كما أدى توجه الجزء الأساسي من المساعدات الدولية إلى القنوات الرسمية إلى انخفاض حجم الدعم المقدم إلى مؤسسات المجتمع المدني ما أدى إلى إحتكاك في علاقاتهما، وأسهم تركيز العون الدولي لمؤسسات المجتمع المدني التي تضطلع بمهام رقابية كمنظمات حقوق الإنسان والديمقراطية إلخ... في زيادة اختناق هذه العلاقة مع تلك المؤسسات، فيما استمر الطابع التعاوني للعلاقة مع المؤسسات التي تقدم الخدمات الاجتماعية وخصوصاً الصحية والتعليمية والإغاثية، وقد استعادت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بعض نفوذها في أعقاب إندلاع انتفاضة الأقصى وما تلاهما من عدوان عسكري وإعادة احتلال لمناطق السلطة وتدمير مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. وبخاصة المؤسسات الإغاثية والصحية. إلا أنه لا تتوفر مؤشرات رقمية حول دور تلك المؤسسات في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني منذ إنطلاق انتفاضة الأقصى. ويتطلب التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني خلال هذه الانتفاضة إجراء دراسة معمقة لتلك المنظمات لتقييم دورها.

وإلى حين ذلك يمكن إلقاء الضوء على بعض الأمثلة حول الأنشطة التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني أثناء انتفاضة الأقصى:

٣-١ المساعدات الاغاثية:

أشارت نتائج المسوحات التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لمعرفة وتقدير الآثار الاقتصادية للإجراءات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. الى أن ٨٧% من الأسر الفلسطينية قد انخفض دخلها وان ٤٧,٧ % من هذه الأسر قد خسرت اكثر من نصف دخلها حتى نهاية آذار العام ٢٠٠٣ ، مقارنة بما كان عليه الوضع قبيل اندلاع انتفاضة الأقصى في شهر أيلول من العام ٢٠٠٠. ويقع حوالي ٦٣,٣% من الأسر الفلسطينية تحت خط الفقر. وقد نشطت مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية المادية والعينية. فهناك حوالي ٥٨,٣% من الأسر الفلسطينية تلقت مساعدات إنسانية منذ بداية الانتفاضة. وان ٨٥,٧% من هذه الأسر تلقى مساعدات تقل قيمتها ٦٠ دولارا أمريكيا حتى شهر آذار من سنة ٢٠٠٣. كما ان نحو ٨١% من الأسر الفلسطينية أكدت حاجتها الماسّة الى المساعدات الإنسانية. وقد احتلت المساعدات التي تقدمها النقابات العمالية من حيث عدد مرات تقديم المعونات (٣١,٩%) وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين- الانروا (٢٦,٨%)، الأهل والأقارب (١٣%)، المساعدات التي تقدمها السلطة الوطنية الفلسطينية عبر مؤسساتها واجهزتها المختلفة (١١,٧%)، الهيئات الدولية (٧%)، لجان الزكاة (١,٨%)، الفصائل والأحزاب السياسية (١,٣%).أما عن نوعية المساعدات فقد اظهرت نتائج المسوحات إلى أن معظم المساعدات العينية خاصة الغذائية منها تشكل (٥٨,٩ %)، اما المساعدات المالية والنقدية فقد شكلت نحو ١٥,٩% (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ٢٠٠٣)

٣-٢ القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية:

قامت بعض المنظمات الاهلية وبخاصة الاغاثة الزراعية بشق العديد من الطرق الترابية للالتفاف على الحصار والإغلاق وقد ساهم ذلك في تخفيف حدة الاغلاقات والحواجز الاسرائيلية، وسهلت حركة المواطنين بين المدن والقرى، كما ساهمت في تدفق السلع الزراعية والصناعية بين المناطق السكنية المتخلفة. وقد قامت الاغاثة بشق ٤٥٠ كم من الطرق الزراعية منذ بداية انتفاضة الأقصى، وساهمت هذه الطرق بربط حوالي ٣٩٠ تجمع سكاني في الضفة الغربية. ولعبت الاغاثة الزراعية وبعض مؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في تسويق المنتجات الزراعية وخاصة زيت الزيتون. كما قام العديد من مؤسسات المجتمع المدني بالدعوة إلى إحلال السلع الوطنية محل السلع الإسرائيلية. كما نشطت بعض مؤسسات المجتمع المدني في الاقراض الصغير وتقديم قروض لصغار المنتجين وخصوصاً الفئات الفقيرة والنساء.

٣-٣ العمل التربوي:

قام العديد من مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم باصدار العديد من النشرات الهادفة الى التوعية في كيفية معالجة المشكلات السلوكية عند التلاميذ مثل القلق والتوتر والتبول اللاإرادي، والى وكيفية تعامل الاهالي والمدرسين مع الاطفال. والسماح للتلاميذ بالدوام في اقرب المدارس لأماكن سكنهم، ونقل المدرسين الى التدريس في مناطق قريبة من سكنهم، واتباع أسلوب التدريس الشعبي في المناطق التي تعرضت لحظر التجول لمدة طويلة. وكذلك لجأت الجامعات الى افتتاح مراكز تدريسية في مختلف المدن التى يتواجد فيها عدد كاف من الطلبة. وقدمت الجامعات من خلال صناديق اقراض الطلبة قروضا للطلبة المحتاجين اضافة الى توزيع مساعدات مالية وعينية على الطلبة لمساعدتهم في تغطية مصاريف الدراسة.

٣-٤ الخدمات الصحية:

تشير البيانات المتوفرة حتى نهاية اذار من سنة ٢٠٠٣ الى ان حوالي ٥٦,٥% من الاسر تعاني من عدم قدرتها على الحصول على الخدمات الطبية بسبب الحصار الإسرائيلي وتعذر الوصول إلى مكان تقديم الخدمات الصحية، وشهدت العيادات المتنقلة نشاطاً واسعاً أثناء انتفاضة الأقصى للتمكن من تقديم خدمات صحية للمناطق النائية. وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني لعبت دوراً بالغ الأهمية في إسعاف الجرحى الذين تجاوز عددهم أربعين ألف وفي مساعدة المتضررين، وان ٤٤,٥% من الاسر يعاني من الارتفاع تكلفة الخدمات الطبية. وللمساهمة في توفير الخدمات الطبية سارعت العديد من مؤسسات المجتمع المدني وبخاصة الاغاثة الطبية ولجان الزكاة بتوفير مراكز وعيادات صحية في العديد من التجمعات السكنية وبخاصة المناطق الريفية، كما تم تزويد هذه المراكز بسيارات اسعاف وتجهيزات طبية، وادوية توزع باسعار رمزية.

٣-٥ الانشطة البحثية والاستشارية

منذ اندلاع انتفاضة الاقصى في نهاية شهر ايلول من العام ٢٠٠٠، نشطت مختلف الهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والمنظمات الاهلية على الساحة الفلسطينية، في كافة مجالات الحياة الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في محاولات عديدة لتقدير الاضرار والاثار الناجمة عن الممارسات والاجراءات الاسرائيلية. حيث تم اجراء عشرات الدراسات والابحاث الصادرة عن جهات محلية ودولية حول ذلك، كما ان هناك دراسات اخرى ركزت على سبل تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني للصمود امام الاجراءات الاسرائيلية، بما في ذلك تعزيز صمود الافراد والمؤسسات العامة والخاصة.

هذا وقد تم حصر ما يقارب الـ ١٧٥ دراسة حول الاقتصاد الفلسطيني وذلك منذ العام ٢٠٠٠ وحتى نهاية شهر حزيران من العام ٢٠٠٣، قامت بها اكثر من جهة محلية ودولية، وتوزعت الجهات المحلية ما بين هيئة عامة و اخرى اهلية، اما الجهات الدولية فقد تمثلت بالاساس في البنك الدولي والاونسكو (UNSCO)، ومن بين تلك الدراسات كان هناك حوالي ٢٥ دراسة وتقريرا حول الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني جراء العدوان الاسرائيلي.

ويمكن ان نقسم الجزء الاكبر من تلك الدراسات كما يلي:

- التجارة الخارجية: ١٢ دراسة.
- العمل: ٧ دراسات.
- الزراعة: ٧ دراسات.
- التنمية: ١٤ دراسة.
- الاسكان: ٥ دراسات.
- الاستثمار: ٢ دراسة.
- الصناعة: ٥ دراسات.
- السياحة: دراسة واحدة.
- دراسات وتقارير اخرى: ١٢٠ دراسة وتقرير (هناك عشرات التقارير الصادرة عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن).

وسوف تتحدث السطور اللاحقة عن بعض المؤسسات التي كان لها دوراً نشطا في اعداد واصدار التقارير والدراسات حول الاقتصاد الفلسطيني.

٣-٥-١ معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس

من بين المنظمات الاهلية (غير الحكومية) التي نشطت على الساحة الفلسطينية، بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على اجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس، والذي تاسس منذ العام ١٩٩٤، حيث قام فريق البحث في المعهد بإجراء وإعداد أكثر من ١٠٠ دراسة بحثية

تطبيقية، في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، منها حوالي ٣٨ دراسة بحثية خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٣ . وخلال العام ٢٠٠٢ نفذ المعهد مشروعا بحثيا متكاملا يهدف الى تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وتقوية روابطه بالدول العربية، وتقليص تبعيته وارتهانه للاقتصاد الاسرائيلي. وقد تم انجاز هذا المشروع البحثي المتكامل بدعم من البنك الاسلامي للتنمية، حيث ركز المشروع على أربع محاور رئيسية هي:

المحور الاول: يركز هذا المحور على ضرورة بلورة وصياغة رؤية تنموية للاقتصاد الفلسطيني، وتحديد المرتكزات التي تستند اليها هذه الرؤية، وذلك بالاستفادة من التجارب التنموية الناجحة في مختلف دول العالم، وبما يخدم المشروع الوطني الفلسطيني.

المحور الثاني: تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، ويستند هذا المحور بالاساس الى الاوراق القطاعية التي اعدها الفريق البحثي في المعهد[2].

المحور الثالث: تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول العربية، ويهدف هذا المحور الى توفير اطار عملي لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين فلسطين والدول العربية، بما يخدم المصالح المشتركة للطرفين، وفك التبعية والارتهان للاقتصاد الاسرائيلي.

المحور الرابع: العلاقات الاقتصادية الفلسطينية- الاسرائيلية، حيث يركز هذا المحور على عرض وتحليل واقع وطبيعة العلاقات الاقتصادية القائمة حاليا، ومستقبل هذه العلاقات، اضافة الى تحديد السمات الاساسية لتلك العلاقات، وانعكاساتها وتداعياتها على المشروع الوطني الفلسطيني، واستشراف الافاق المستقبلية لتلك العلاقات.

وقد قام المعهد بمناقشة نتائج تلك الدراسات في مؤتمر علمي على مدى يومين متواصلين (١٠-١١ حزيران ٢٠٠٣)، وذلك بمشاركة جامعة الدول العربية والبنك الإسلامي للتنمية عبر الـ video conference، وبحضور رئيس الوزراء الفلسطيني، وتيري لارسن الممثل الشخصي للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، وحشد كبير من الوزراء وممثلي السلطتين التشريعية والتنفيذية والباحثين والأكاديميين من القطاعين العام والخاص والمنظمات الأهلية (غير الحكومية).

وقام فريق البحث في المعهد باجراء دراسة بحثية معمقة لتقدير حجم الاثار والاضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني خلال التسعة اشهر من انتفاضة الاقصى، وقد تبين من تلك الدراسة ان حجم الاضرار السنوي الذي لحق بالدخل القومي يبلغ حوالي ١,١٦ مليار دولار امريكي سنويا.

٣-٥-٢ الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

من بين الجهات التي تقوم باجراء واعداد تقارير حول الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني واقتصاده، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والذي قام بإصدار عدة تقارير تبين مدى الأضرار التي لحقت بالشعب الفلسطيني واقتصاده، نتيجة للممارسات الإسرائيلية التدميرية على مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية، حيث تشير تلك التقارير الى مدى الخطورة

---

[2] قام فريق البحث في المعهد باعداد تسع دراسات قطاعية، شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك بهدف تشخيص واقع الاقتصاد الفلسطيني، كي يكون بالامكان تحديد الركائز الاساسية لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، واحداث تنمية مستقلة مستدامة.

التي يواجهها الشعب الفلسطيني، والمتمثلة أساسا بالارتفاع الحاد لمعدلات البطالة والفقر بين شرائح وفئات الشعب الفلسطيني المختلفة.

٣-٥-٣ المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الاعمار- بكدار

قام المجلس الفلسطيني للتنمية واعادة الاعمار- بكدار، بإصدار اكثر من تقرير حول الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني وبنيته التحتية خلال فترة انتفاضة الأقصى الفلسطينية (اندلعت في نهاية ايلول عام ٢٠٠٠)، بسبب الممارسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه المناطق الفلسطينية، والهادفة الى قمع والقضاء على الانتفاضة، بغض النظر عن حجم الخراب والدمار الذي سببته تلك الإجراءات، ووفقا لتقديرات بكدار فقد تكبد المجتمع الفلسطيني خسائر وأضرار اقتصادية واجتماعية تقدّر بحوالي ٥,٧ مليار دولار أمريكي سنويا.

٣-٥-٤ الجهات الحكومية والوزارات الفلسطينية

وقامت أيضا العديد من الجهات الحكومية والوزارات، بمحاولة رصد للخسائر التي سببها العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني واقتصاده، حيث قدّرت وزارة المالية الفلسطينية تلك الخسائر والأضرار بحوالي ٦,٧ مليار دولار. فيما قدّرتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي[3] بحوالي ٦ مليار دولار سنويا. كما تقوم الوزارات الفلسطينية كل على حدة بإصدار تقرير حول القطاع الاقتصادي الذي تمثله تلك الوزارة، مثل التقارير الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، ... الخ.

٣-٥-٥ مركز تطوير القطاع الخاص

ومن بين المنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجال الأبحاث والدراسات القطاعية الاقتصادية، مركز تطوير القطاع الخاص، التابع لجمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، حيث قام هذا المركز بإعداد وإصدار العديد من التقارير الاقتصادية التي تحاول تشخيص الحالة الاقتصادية الفلسطينية، واستشراف البدائل المتاحة امام الاقتصاد الفلسطيني، خاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، واستمرار السياسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني واقتصاده، بهدف القضاء على هذه الانتفاضة. وقد أصدر المركز خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٣ حوالي ٢٥ تقريرا تتحدث جميعها عن القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة. وهناك عدد من هذه التقارير تمحورت حول المشاكل والصعوبات التي يواجهها الشعب الفلسطيني واقتصاده، نتيجة للممارسات الإسرائيلية، وذلك في محافظات محددة، وليس على المستوى الكلي.

٣-٥-٦ مركز الديمقراطية وحقوق العاملين

قام هذا المركز بإصدار عدد من التقارير، والتي تركز بمجموعها على القوى العاملة الفلسطينية في القطاعين العام والخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، وظروف العمل، والمشاكل والتحديات التي تواجه العمالة

[3] في الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة محمود عباس، اصبحت هذه الوزارة وزارتين، وزارة التخطيط، ووزارة الشؤون الخارجية.

الفلسطينية، وقد أصدر هذا المركز خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٣ حوالي ١٠ تقارير اقتصادية واجتماعية تطرق فيها لقضايا العمل والعمال في فلسطين وإسرائيل.

٣-٥-٧ البنك الدولي

يُعد البنك الدولي بعضا من التقارير الدورية وغير الدورية حول الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى بعض الدراسات الاقتصادية المتخصصة في مجالات محددة، وسنستعرض في هذا التقرير الموجز دراسة اقتصادية حول الخيارات الاقتصادية المتاحة للاقتصاد الفلسطيني، وتقريرا اخر حول الخسائر الاقتصادية الفلسطينية الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لقمع الانتفاضة.

* **دراسة خيارات لسياسات طويلة الأمد للاقتصاد الفلسطيني:** تقارن هذه الدراسة الخيارات المتاحة للعلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى. كما انه يستكشف نوع السياسات الاقتصادية التي يمكن ان توفر أفضل المنافع الاقتصادية للفلسطينيين في ظل قيام دولة فلسطينية. ويشمل ذلك السياسات الاقتصادية ذات العلاقة بالتجارة والعمل والاستثمار وتأثيراتها على النمو الاقتصادي. كما تستخلص الدراسة الدروس والعبر المستفادة من التجربة الماضية وبخاصة تلك المرتبطة باتفاقية باريس الاقتصادية. وقد خلصت الدراسة إلى أن النتائج الاقتصادية المترتبة على أية سياسة اقتصادية يختارها الفلسطينيون ستعتمد بشكل كبير على طبيعة الحلول السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. كما وان التأثير الإسرائيلي سيتواصل على الاقتصاد الفلسطيني بغض النظر عن طبيعة الحلول السياسية. وقامت الدراسة بتحليل عدة سيناريوهات حول تأثير مختلف أشكال الحلول السياسية وبخاصة الاندماج، او الفصل بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي. وقد خلصت الدراسة الى انه لا يوجد مجموعة محددة من السياسات تعطي افضل النتائج، سيما وان النمو الاقتصادي سيكون متشابها تحت كافة أشكال الحلول السياسية، الا انه سيكون هنالك فروقا في محركات هذا النمو. ففي حالة الاندماج الاقتصادي (مزيد من الانفتاح بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي) فان محرك النمو سيكون تدفق العمالة الفلسطينية الى اسرائيل، اما في حالة الفصل فان تنويع العلاقات التجارية الفلسطينية، واستقطاب الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا ستكون هي محرك النمو.

* **تقرير الحصار والاغلاق والازمة الاقتصادية الفلسطينية بعد مرور ٢٧ شهرا على انطلاق الانتفاضة:** يهدف هذا التقرير الى مساعدة المانحين والسلطة الوطنية الفلسطينية في التغلب على الازمة الاقتصادية المستعصية في الاراضي الفلسطينية والى تشجيع بحث سبل حلها بين المانحين والسلطة الوطنية واسرائيل. وخلص التقرير الى ان السبب المباشر للازمة الاقتصادية الفلسطينية يتمثل في الاغلاق والحصار والقيود التي تفرضها اسرائيل على حركة البضائع الفلسطينية والافراد. واشار التقرير الى ان رفع الحصار الاسرائيلي يشكل شرطا اساسيا للاستقرار الاقتصادي وانتعاش الاقتصاد الفلسطيني. وشدد التقرير على اهمية مواصلة دعم الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفغلسطينية. اما الخسائر الاقتصادية التي تحملها الاقتصاد الفلسطيني فقدرت ب ٥,٢ مليار دولار بعد مرور ٢٧ شهرا على الانتفاضة اي ما يعادل حصيلة تكوين سنة كاملة من الثروة الفلسطينية. وقدر التقرير تراجع متوسط دخل الفرد بنسبة ٤١%، وارتفاع معدلات البطالة الى حوالي ٣٧%، وان حوالي ٦٠% من السكان يعانون من الفقر، كما تراجع الاستثمار بحوالي ٩٠% عما كان عليه سنة ١٩٩٩.

٣-٥-٨ مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة- UNSCO

يقوم مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة في الاراضي الفلسطينية، باصدار تقارير دورية، تهدف الى توفير معلومات وتحليل للاوضاع الاقتصادية في المناطق الفلسطينية لصالح الدول والمؤسسات المانحة. وقد عملت الـ UNSCO على اصدار تلك التقارير حول التطورات الاقتصادية، ومنذ اندلاع انتفاضة الاقصى، عملت الـ UNSCO على اصدار تقارير دورية حول الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاغلاق والحصار والممارسات الاسرئيلية الهادفة لقمع الانتفاضة.

وقد تميز عام ٢٠٠٢ بالاجتياحات الإسرائيلية لمعظم المدن الفلسطينية وبخاصة في الضفة الغربية، اذ فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي نظام منع التجول ٧٠% من الوقت على معظم هذه المدن. ونتيجة لذلك ارتفعت معدلات الفقر الى ٦٠%، ووصل معدل البطالة الى ٤٥% (يشمل ذلك البطالة المحبطة). وبالإجمال بلغت الخسائر الاقتصادية الفلسطينية ٥,٤ مليار دولار بعد مرور ٢٧ شهرا على اندلاع الانتفاضة. ولتعويض جزء من هذه الخسائر ازدادت المساعدات الدولية لتصل الى ٢,٥ مليار دولار منذ اندلاع الانتفاضة. الا انه لا يوجد عدالة في توزيع هذه المساعدات بين المناطق الجغرافية الفلسطينية، فمثلا قدرت خسائر محافظة نابلس بـ ٤٧٥ مليون دولار منذ اندلاع الانتفاضة، الا انها حصلت فقط على ما قيمته نحو ٤٢ مليون دولار من تلك المساعدات. ويخلص التقرير الى اهمية تعزيز قدرات القطاع الخاص الفلسطيني، وضرورة وضع استراتيجيات اقتصادية تهدف الى الاستفادة من الفرص المتاحة امام بعض القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتحويل فائض العمالة الى القطاعات المربحة. اضافة الى ضرورة تعزيز قدرات الافراد للمساهمة في عملية التنمية والاستفادة من الطاقات البشرية المتاحة لديهم.

٣-٥-٩ برنامج دراسات التنمية- جامعة بير زيت

يقوم برنامج دراسات التنمية باصدار تقرير التنمية البشرية في فلسطين، وهو عبارة عن تقرير سنوي يرصد اهم التحولات والتغيرات التي تحدث في فلسطين، وتاثير ذلك علة جهود التنمية. وخلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٣ تم اصدار ثلاثة تقارير سنوية هي لسنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠١، و٢٠٠٢. وقد عالج التقرير الأخير لسنة ٢٠٠٢ التغيرات التي رافقت الانتفاضة الفلسطينية، واثر الإجراءات والسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى قمعها على الحياة الفلسطينية اليومية، وهي اثار عملت على التأثير سلبيا وبشكل كبير على جهود التنمية الفلسطينية. حيث يشير التقرير الى ان نحو ٤٠% من الاسرا الفلسطينية بدون معيل، وقد اوضح التقرير الى حدوث تراجع كبير في مؤشرات التنمية البشرية الاقتصادية والتعليمية والصحية والبيئية. هذا وقد تطرق التقرير الى العوامل المحددة للتنمية البشرية في الأراضي الفلسطينية، والمتمثلة اساسا في الاحتلال الاسرائيلي والمقتضيات الدولية خاصة تلك المرتبطة بالتمويل، حيث يشدد التقرير على ضرورة ان يقوم الممولين بعلب دور اكثر اسهاما في عملية التنمية، وعدم ربطه بالاوضاع السياسية. كما تطرق التقرير الى دور ومشاركة كل من التربية والتعليم والحكم المحلي في التنمية البشرية، كما أوضح التقرير ان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب بناء الدولة الفلسطينية. وفي الجزء الاخير

منه تم تقديم بعض الاستنتاجات والتوصيات، حيث يجب تبني مفهوم التنمية الانعتاقية، والقائم اساسا على الخبرة الطويلة التي اكتسبها المجتمع الفلسطيني، في مجالي التنمية والمقاومة، مع التركيز على ضرورة استفادة المؤسسات التي انشات بعد العام ١٩٩٤ من تلك التجربة.

٣-٥-١٠ الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن

اما في مجال حقوق الانسان فقد نشطت اكثر من منظمة غير حكومية، اهمها الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، والتي تقوم باصدار تقارير دورية حول حالة حقوق المواطن الفلسطيني، والانتهاكات الاسرائيلية لهذه الحقوق. وخلال انتفاضة الاقصى، قامت هذه الهيئة باصدار عشرات التقارير التي حاولت من خلالها كشف الممارسات والانتهاكات الاسرائيلية تجاه المواطن الفلسطيني، وذلك من خلال الرصد والتوثيق للحياة والمعاناة اليومية للمواطن الفلسطيني.

الملحق الاحصائي

جدول (١): توزيع المنظمات غير الحكومية حسب النشاط

البرنامج (النشاط)	المجموع
انشطة الطفولة	١٨٠
مساعدات ضريبية	١٠٨
رعاية المسنين	١٤
تنظيم الاسرة	٤
ثقافية علمية أدبية	٩٠
تنمية رياضية	٢٥
إغاثة	٩
البيئة والمياه	٨
خدمات صحية	٤٣
حقوق الانسان	٢٣
رعاية المعاقين	٣٩
التأهيل والتدريب المهني	٣١
قضايا المرأة	١٦
تعليمية تربوية	٣٠
أنشطة دينية	١٣
أنشطة بحثية	١٨
أنشطة دعاوية	٥
أنشطة شبابية ورياضية	٢٠٠
برامج اخرى	٢٦
المجموع	٨٨١

المصدر: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس. شلبي، ياسر، والسعدي، نعيم، اشراف: مجدي المالكي. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله. ٢٠٠١.

جدول (٢): توزيع المنظمات غير الحكومية حسب المنطقة الجغرافية والمحافظة

المنطقة / المحافظة	العدد
جنين	٣٠
طوباس	٨
طولكرم	٣٩
نابلس	٩٠
قلقيلية	٢٧
سلفيت	١٥
منطقة شمال الضفة الغربية	٢٣١
رام الله والبيرة	١١٤
اريحا	٢٠
القدس	٩٨
منطقة وسط الضفة الغربية	٢٣٢
بيت لحم	٩٣
الخليل	١١٩
منطقة جنوب الضفة الغربية	٢١٢
مجموع الضفة الغربية	٦٧٥
شمال غزة	٢٠
غزة	٩٠
دير البلح	٣٨
خانيونس	٤٢
رفح	١٦
مجموع قطاع غزة	٢٠٦
الضفة الغربية وقطاع غزة	٨٨١

المصدر: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس. شلبي، ياسر، والسعدي، نعيم، اشراف: مجدي المالكي. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله. ٢٠٠١.

جدول (٣): توزيع المنظمات غير الحكومية حسب المنطقة والمحافظة والنوع

المنطقة / المحافظة	جمعيات خيرية	أندية شبابية ورياضية	المنظمات الجديدة	المجموع
جنين	٢٢	٢٧	٣	٥٢
طوباس	٣	٤	١	٨
طولكرم	١٩	١٥	٥	٣٩
نابلس	٣٥	٢٨	٢٧	٩٠
قلقيلية	١٢	١٠	٥	٢٧
سلفيت	٢	١٣	٠	١٥
منطقة شمال الضفة الغربية	٩٣	٩٧	٤١	٢٣١
رام الله والبيرة	٢٨	٤٥	٤١	١١٤
اريحا	٦	١٠	٤	٢٠
القدس	٤٨	٢٠	٣٠	٩٨
منطقة وسط الضفة الغربية	٨٢	٧٥	٧٥	٢٣٢
بيت لحم	٣٥	٣٠	٢٨	٩٣
الخليل	٣٤	٣٤	٥١	١١٩
منطقة جنوب الضفة الغربية	٦٩	٦٤	٧٩	٢١٢
مجموع الضفة الغربية	٢٤٤	٢٣٦	١٩٥	٦٧٥
شمال غزة	١٣	٢	٥	٢٠
غزة	٤٨	٨	٣٤	٩٠
دير البلح	١٦	١٠	١٢	٣٨
خانيونس	٢٤	٨	١٠	٤٢
رفح	١١	٤	١	١٦
مجموع قطاع غزة	١١٢	٣٢	٦٢	٢٠٦
الضفة الغربية وقطاع غزة	٣٥٦	٢٦٨	٢٥٧	٨٨١

المصدر: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس. شلبي، ياسر، والسعدي، نعيم، اشراف: مجدي المالكي. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله. ٢٠٠١.

جدول (٤): توزيع المنظمات غير الحكومية حسب عدد الموظفين للنشاط الرئيسي

البرنامج (النشاط)	الموظفون	
	العدد	النسبة
انشطة الطفولة	١٦٢٤	١٥,٧
مساعدات ضريبية	٩٠٣	٨,٧
رعاية المسنين	١٨٨	١,٨
تنظيم الاسرة	١٠	٠,١
ثقافية علمية أدبية	٢٩٣	٢,٨
تنمية رياضية	٢٤١	٢,٣
إغاثة	٨٤	٠,٨
البيئة والمياه	٦٩	٠,٧
خدمات صحية	٣٧٥٥	٣٦,٢
حقوق الانسان	٣١٧	٣,١
رعاية المعاقين	٧٨٤	٧,٦
التأهيل والتدريب المهني	٢٣٩	٢,٣
قضايا المرأة	١١٥	١,١
تعليمية تربوية	٩٩٥	٩,٦
أنشطة دينية	٦١	٠,٦
أنشطة بحثية	١٩٠	١,٨
أنشطة دعاوية	٢	٠,٠
أنشطة شبابية ورياضية	٢٣٦	٢,٣
برامج اخرى	٢٦٩	٢,٦
المجموع	١٠٣٧٥	١٠٠

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس. شلبي، ياسر، والسعدي، نعيم، إشراف: مجدي المالكي. تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله. ٢٠٠١.

المراجع

- جامعة بيرزيت- برنامج دراسات التنمية. تقرير التنمية البشرية – فلسطين. جامعة بيرزيت، رام الله ١٩٩٩، و ٢٠٠٢.
- معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس: شلبي، ياسر، و نعيم السعدي، ومجدي المالكي. تعداد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله، ٢٠٠١.
- وزارة التربية والتعليم العالي. الدليل الإحصائي، وزارة التربية والتعليم العالي، رام الله، ٢٠٠٢.
- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. مسح اثر الاجراءات الاسرائيلية على الاوضاع الاقتصادية للاسر الفلسطينية: نيسان-ايار ٢٠٠٣، رام الله ٢٠٠٣.
- البنك الدولي.خيارات لسياسات طويلة الأمد للاقتصاد الفلسطيني. رام الله. ٢٠٠٢.
- البنك الدولي.الحصار والاغلاق والازمة الاقتصادية الفلسطينية بعد مرور ٢٧ شهرا على انطلاق الانتفاضة. رام الله. ٢٠٠٣.
- United Nations. Office of the United Nations special co- ordinator. The Impact of Closer and the other Mobility Restrictions on Palestinian Productive Activities 1 January – 31 December 2002. 2003.